أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، ونحو ذلك، بل هو يبّين في كلّ باب ما يليق به، حتى احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني»[1].

والذي دعانا إلى هذا الاستشهاد الطويل بنصّ الشاطبي الذي أشار من خلاله إلى علاقة الفقيه بالنحوي، علاقة النحوي بالفقيه وتداخل العلمين منهجاً ومادة في كثير من المسائل.

وكيفما كان الأمر، فإنّ اشارتنا إلى مسألة الخنثى في الفقه، تكشف لنا عن الذهنية العربية في التعاطي مع «النوع» أو الجنس.. فالعربي يعمد إلى تصنيف الأحياء إلى مذكّر ومؤنّث، من منطلق القوة للذكر، والأنوثة للمرأة، أي اللين الذي قد تفوق فيه الذكر.

وبعد،

إذا قلنا ما قاله براجستراسر: «إنّ التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو ومسائلها عديدة مشكلة، ولم يوّفق المستشرقون إلى حلّها حلّاً جازماً، مع صرف الجهد الشديد في ذلك»[2]، فإننّا لا نكمل البحث؛ لأنّ الإحباط يفقدنا الرغبة في الحركة، والقدرة عليها...

---

(١) الشاطبي (أبو اسحق، ابراهيم بن موسى)، **الموافقات في أصول الشريعة**، القاهرة: المكتبة التجارية (دون تاريخ)، ص: ٤/ ١١٦.

(٢) براجستراسر، **التطور النحوي**، القاهرة (١٩٢٩ م)، ص: ٧٣.